

الكويت 18 يونيو 2026

السادة/ شركة بورصة الكويت
المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وألية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني لبنك الخليج من قبل وكالة موديز لخدمات المستثمرين متضمناً تثبيت تصنيف الودائع طويلة الأجل في المرتبة "A3" والنظرة المستقبلية "المستقرة".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،


محمد جاسم البلوشي
رئيس مدراء الالتزام



[GBK Classification: PUBLIC]

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	18 يونيو 2026
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة موديز لخدمات المستثمرين
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> • تصنيف الودائع طويلة الأجل: A3/ نظرة مستقرة • تصنيف الودائع قصيرة الأجل: P-2 • تقييم مخاطر الطرف المقابل (CR) / P-1 (cr) A2 • تصنيف مخاطر الطرف المقابل: A2 / P-1 • التقييم الائتماني الأساسي المستقل/ والمعدل: ba1
مدلولات التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> • مصدات قوية لرأس المال والسيولة. • احتمال كبير للحصول على الدعم الحكومي من حكومة دولة الكويت. • مركز ائتماني قوي
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<ul style="list-style-type: none"> • تثبيت التصنيف الائتماني للودائع طويلة الأجل عند A3 • تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة". • لا يوجد تأثير مالي على البنك.
النظرة المستقبلية	<ul style="list-style-type: none"> • تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة".



قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين (موديز) بتثبيت تصنيفات بنك الخليج ش.م.ك.ع. (البنك) حيث أقيمت على النظرة المستقرة للودائع طويلة الأجل للبنك، وقامت في الوقت نفسه بتثبيت كل من التقييم الائتماني الأساسي والمعدل، وتقييم مخاطر الطرف المقابل وتصنيف مخاطر الطرف المقابل.

وقد قامت الوكالة بتثبيت تصنيف الودائع طويلة الأجل بالعملتين المحلية والأجنبية لبنك الخليج عند A ، بالإضافة إلى تثبيت التقييم الائتماني الأساسي عند ba1 ، والمعدل كذلك عند ba1. ويعكس تثبيت التقييم الائتماني الأساسي لبنك الخليج في المستوى ba1 مئاة مصدات رأس المال ومصدات السيولة لدى البنك، إلى جانب التغطية المرتفعة نسبياً للمخصصات. وتتوقع وكالة موديز أن تحافظ مصدات رأس المال للبنك على متانتها كونها تعتمد على نسبة حقوق الملكية الملموسة إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر البالغة 13.5% كما في نهاية مارس 2026، مدعومةً بنسبة تغطية قوية للمخصصات تبلغ 278%. ومن شأن هذه المصدات التخفيف من حدة الانخفاض المتوقع في ربحية البنك على المدى القصير الناتج عن ارتفاع تكلفة المخاطر بسبب انكشاف البنك على قطاعات حساسة غير نفطية ومتأثرة بالظروف السياسية الحالية، ويشمل ذلك قطاعي العقارات والمقاولات (الذان يمثلان 20% من التمويل كما في ديسمبر 2025).

كما يعتمد تثبيت التقييم الائتماني الأساسي للبنك على استقرار مصادر التمويل لديه ومصدات سيولة سليمة. ولا تزال مستويات السيولة لدى البنك جيدة حيث تشكل السيولة الأساسية لديه حوالي 12.4% من الأصول المصرفية الملموسة، وتبلغ نسبة مصادر التمويل الأقل استقراراً إلى الأصول المصرفية الملموسة 14.0% كما في نهاية عام 2025 مما يوفر مصدات معتدلة في مواجهة الضغوطات المحتملة على قدرة البنك على منح التمويل.

كما يعكس تثبيت تصنيف الودائع للبنك في المرتبة A3 أربع درجات أعلى من التقييم الائتماني الأساسي المستقل للبنك في المرتبة (ba1) والذي يشير إلى توقعات الوكالة بوجود احتمال كبير بالحصول على الدعم الحكومي من دولة الكويت (A1 مستقرة). وتدعم هذه التوقعات مكانة البنك كواحد من البنوك ذات التأثير النظامي، إضافةً إلى السجل الحافل لحكومة دولة الكويت في تقديم الدعم للقطاع المصرفي.

وتؤكد النظرة المستقبلية المستقرة للودائع على المدى الطويل القدرة المستمرة لحكومة الكويت على تقديم الدعم للبنوك، بالإضافة إلى توقعات الوكالة بقدرة بنك الخليج على المحافظة على كفاية رأس المال ومصدات السيولة القوية، إضافةً إلى تغطية مخصصات مرتفعة، مع التوقعات باستعادة الربحية عقب زوال الضغوط الحالية الناتجة عن تكلفة المخاطر المرتبطة بالصراع الإقليمي.



العوامل التي قد تؤدي إلى رفع التصنيفات أو خفضها

من شأن ترقية التصنيف السيادي أن تؤثر إيجاباً على البنك، مما يساهم في رفع تصنيف ودائعه. كذلك، قد يتحسن التقييم الائتماني الأساسي للبنك نتيجة تعزيز جوهري ومستدام لمتانة وضعه الائتماني المستقل، بما يشمل تحسن الربحية، وتعزيز جودة الأصول، وزيادة التنوع، وتقليل مخاطر التركزات.

في المقابل، من شأن خفض التصنيف السيادي أن يؤدي إلى خفض تصنيفات الودائع للبنك، كما قد يتأثر التقييم الائتماني الأساسي لبنك الخليج سلباً نتيجة تراجع ملموس في جودة الأصول، أو في كفاية رأس المال، أو الربحية، أو السيولة. وهذا التراجع قد يكون مدفوعاً بتعطيل مطول في النشاط الاقتصادي ناتج عن الصراع الإقليمي الحالي. كما إن أي تراجع في رغبة الحكومة أو قدرتها على دعم النظام المصرفي من شأنه أيضاً أن يؤثر سلباً على تصنيفات ودائع البنك.

